العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

رسائل إيران المعلنة والمشفرة تقود بومبيو إلى إسرائيل

وزير الخارجية الأميركي: قدرة طهران على الاستمرار في سوريا تقلصت

أجندة زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى إسرائيل تحفل بالعديد من الملفات الحارقة لعل أبرزها الملف الإيراني خصوصا مع بوادر استدارة إيرانية ظهرت مؤشراتها من خلال سحب طهران لجزء من قواتها في سوريا وقبولها على مضض برئيس وزراء عراقي لا يدين لها بالولاء التام.

بومبيو لنتنياهو: ظروف جر طهران للتفاوض تنضج

القدس – يقوم وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الأربعاء بزيارة إلى إسرائيل هي الأولى له منذ بداية أزمة كورونا، في توقيت يحمل بين طياته الكثير لاسيما مع التطورات الجارية على خط واشنطن طهران، والملف الفلسطيني في ارتباط باستعدادات الحكومة الإسرائيلية الجديدة للبدء في خطوات ضم أجزاء من الضفة الغربية.

ويقول محللون إن ضم أجزاء من الضفة سيكون أحد الملفات على طاولة المباحثات بين بومبيو والمسؤولين الإسرائيليين بيد أنه لن يكون في صدارة أجندة المسؤول الأميركي، وإلا فكانت الإدارة الأميركية أوفدت مستشار الرئيس دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر المسؤول عن هذا الملف وعن خطة السلام المعروفة بصفقة القرن التي أعلن عنها ترامب نهاية يناير الماضي.

وصرح بومبيو في مقابلة مع صحيفة "إسرائيل اليوم" "سنجري بالتأكيد محادثات معهم (المسؤولون الإسرائيليون)، بشأن خطط الضم وكيف يفكرون في ذلك ... هذا أحد الموضوعات التي سنناقشها بالتأكيد".

> إيران تبدو مهيأة عمليا لسحب قواتها من سوريا لكن ذلك لا يعني أنها مستعدة حتى الآن لخسارة نفوذها في هذا البلد

وقال وزير الخارجية الأميركي "في النهاية، هذا قرار إسرائيلي؛ بالتأكيد سنشارك أحكامنا حول أفضل طريقة لتنفيذ رؤية السلام التي وافق عليها رئيس الوزراء (نتنياهو)، ونحن سنجري محادثة مفصلة حول ذلك".

وتقتصر زيارة بومبيو إلى إسرائيل على عدة ساعات، ولا تضم في أجندتها زيارة إلى رام الله التي تقاطع الإدارة الأميركية منذ قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل نهاية العام 2017، ونقل السفارة الأميركية إليها. وقال الوزير بومبيو "نأمل أن نتمكن من إقناع القيادة الفلسطينية، بضرورة التعامل مع الإسرائيليين على أساس رؤية السلام".

وتتصدر عملية الضم خطط الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي ستؤدي الخميس اليمين الدستورية بعد توصل رئيس الوزراء المنتهية ولايته وزعيم حزب ليكود إلى اتفاق مع غريمه السياسي رئيس تحالف "أزرق أبيض" الجنرال السابق بيني غانتس يقضي بتشكيل حكومة وحدة طوارئ يتداول الاثنان على رئاستها.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أعلن في أكثر من مناسبة بالأشهر الماضية، أن الضم سيشمل غور الأردن (ثلث مساحة الضفة) والمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية.

وتقول تقديرات إسرائيلية بأن تنفيذ الخطة لن يتجاوز نهاية يونيو المقبل، رغم أن هذه العملية تلاقي رفضا فلسطينيا وعربيا وتحفظات دولية باعتبارها تنسف نهائيا الأسس السابقة للسلام وفرص قيام دولة فلسطينية طبيعية.

ويرجح المحللون أنه إلى جانب خطط الضم فإن الحيز الأكبر من المباحثات بين وزير الخارجية الأميركي والمسؤولين الإسرائيليين سيخصص للملف الإيراني، لاسيما مع إظهار طهران بوادر عن رغبة في إجراء محادثات مع الإدارة الأميركية في ظل إدراك قادتها المتزايد باستحالة الاستمرار في ذات النهج الصدامي مع تفاقم الأزمة الاقتصادية جراء العقوبات وتفشي وباء كورونا الذي تجد صعوبة في احتوائه أو التخفيف من آثاره.

وكان بيان سابق للخارجية الأميركية أوضح أن بومبيو "سيناقش مع الإسرائيليين خلال زيارته قضايا الأمن الإقليمي المتعلقة بالنفوذ الإيراني".

وجدّد بومبيو خلال المقابلة مع قناة "إسرائيل اليوم" التأكيد على أن "واشنطن لن تسمح لإيران بالحصول على سلاح نووي" مشيرا إلى "بقاء العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية وجميع العناصر الأخرى التي تهدف إلى إقناع النظام الإيراني بالتصرف بطريقة تتماشى مع المعايير الدولية".

واعتبر وزير الخارجية الأميركي أن قدرة إيران على الاستمرار بالتواجد في سوريا، ودعم منظمة حزب الله اللبنانية "قد تقلصت"، في تأكيد لتسريبات إسرائيلية تحدثت مؤخرا عن أن إيران خفضت من عدد قواتها وأخلت العديد من قواعدها العسكرية في سوريا.

ومن الواضح أن إيران التي استنزفتها الضربات الإسرائيلية التي تصاعدت وتيرتها في الأشهر الماضية لتطال العمق السوري وحتى الحدود العراقية، لم تعد قادرة على الاستمرار في تحمل هذا العبء خصوصا مع تراجع قدراتها المالية لدعم ذلك التواجد.

وأكّد وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت مؤخرا أنّ بلاده ستواصل عملياتها في سوريا حتى "رحيل" إيران منها، وقال بينيت في مقابلة مع قناة "كان11" التلفزيونية الإسرائيلية إنّ "إيران لا شأن لها في سوريا.. ولن نتوقّف قبل أن يغادروا (الإيرانيون) سوريا".

ويرى مراقبون أن إيران تجد نفسها مضطرة لتغيير سياستها في سوريا، أسوة بالعراق حينما وافقت على مضض على رئيس وزراء (مصطفى الكاظمي) لا يدين لها بالولاء التام، وكان من أولى خطواته إعادة عبدالوهاب الساعدي وتعيينه رئيسا لجهاز المخابرات، في خطوة قرأها كثيرون على أنها تهديد مباشر لنفوذ ميليشيات الحشد الشعبي، التي كانت ضغطت على حكومة عادل عبدالمهدي لإقالته، بعد أن لعب الرجل دورا بارزا في الحرب على تنظيم داعش.

ويشير المراقبون إلى أن إيران تبدو مهيئة عمليا لسحب قواتها من سوريا لكن ذلك لا يعني أنها مستعدة حتى الآن لخسارة نفوذها في هذا البلد، وهو ما يفسر العمليات المكثفة لتجنيد واستقطاب المئات من العناصر السورية.

وهذه المسألة بالتأكيد لا ترضي إسرائيل التي تنظر إلى أي وجود لإيران أو لعناصر تدين لها بالولاء في سوريا على أنها تهديد مباشر لأمنها القومي.

ويقول المراقبون إن إيران في حالة ضعف شديدة وبالتأكيد فإن الإدارة الأميركية كما حليفتها إسرائيل تراقبان عن كثب هذه التطورات، وتدرسان ما إذا كانت الظروف باتت ملائمة لجر الأخيرة لطاولة المحادثات.

وأظهرت إيران في الفترة الأخيرة مؤشرات عدة عن رغبتها في فتح قنوات تفاوض مع الإدارة الأميركية لعل من بينها دعوتها لواشنطن إلى تبادل سجناء والتي جاءت بعد أيام قليلة من إعلان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سيد عباس موسوي عن وجود قنوات تواصل بين الجانبين.

وترافقت هذه المبادرات والإعلانات مع تصريح لافت لمرشد إيران علي خامنئي الذي أبدى في تغريدة على تويتر استعداد بلاده للمصالحة مع "الأعداء" قائلا "أعتقد أن الإمام الحسن (بن علي) هو أشجع شخصية في تاريخ الإسلام، حيث قام بالتضحية بنفسه وباسمه بين أصحابه المقربين منه، في سبيل المصلحة الحقيقية، فخضع للصلح، حتى يتمكن من صون الإسلام وحماية القرآن وتوجيه الأجيال القادمة".

لبنان يبدأ مسار التفاوض مع صندوق النقد على وقع انقسام حول خطة الإنقاذ

بيروت – أعلن وزير المالية اللبناني غازي وزني الثلاثاء أن بلاده ستبدأ مفاوضات ابتداء من الأربعاء مع صندوق النقد الدولي، بناء على خطة اقتصادية أعدتها الحكومة نهاية أبريل الماضي وتلاقي تحفظات كبيرة عليها من قوى سياسية ومصرفية في الداخل.

وطلبت الحكومة اللبنانية رسميا مساعدة من صندوق النقد الدولي في الأول من مايو، بعد أن اضطر حزب الله الذي يمسك بمفاصل القرار إلى رفع الفيتو على هذا الدعم.

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، تُعتبر أكبر تهديد لاستقراره منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990.

وقال وزني للصحافيين بعد جلسة لمجلس الوزراء "التواصل مع صندوق النقد الدولي قائم وخلال اليومين المقبلين سنباشر جلسات التفاوض".

ويُنظر إلى صندوق النقد الدولي على أنه الطريق الوحيد الذي ينبغي أن يسلكه لبنان إحدى أكثر الدول المثقلة بالديون في العالم لتأمين المساعدة المالية التي تشتد الحاجة إليها، في ظل رفض المجموعة الدولية الداعمة للبنان مد يد المساعدة لاعتبارات عدة لعل من بينها مماطلة لبنان في تنفيذ الإصلاحات التي أقرها مؤتمر سيدر في العام 2018، فضلا عن اعتبارات سياسية في علاقة بسيطرة حزب الله المصنف إرهابيا من عدة جهات عربية وغربية على القرار اللبناني.

وقال مصدر مقرب من الحكومة في وقت سابق إن الجانبين عقدا اجتماعا تمهيديا يوم الاثنين قبيل محادثات تفصيلية من المقرر أن تجرى عبر مؤتمر بالفيديو الأربعاء بمشاركة مسؤولين من مكتب رئيس الوزراء ومصرف لبنان المركزي والرئاسة.

وتخلّف لبنان عن سداد ديون سيادية في مارس الماضي. وفقدت العملة المحلية أكثر من نصف قيمتها منذ أكتوبر حيث تفاقم شح الدولارات. وتسببت الأزمة في أن حيل بين المودعين ومدخراتهم بالعملة الصعبة حيث أصبح الدولار أكثر ندرة.

وقال وزني الأسبوع الماضي إن لبنان يأمل في الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي يتراوح بين تسعة وعشرة مليارات دولار. وستشكل خطة الإنقاذ الاقتصادي للحكومة، التي تنطوي على خسائر هائلة للنظام المالي اللبناني، أساس المفاوضات مع الصندوق.

وهناك عدة احترازات من جهات سياسية ومصرفية على هذه الخطة حيث ترى تلك الجهات أن الخطة تحاول تحميل المواطن العادي والمصارف عبء الأزمة في حين أن الدولة من يجب أن تتحمل ذلك باعتبارها المسؤولة عن الوضع.

وأكد عضو اللقاء الديمقراطي مروان حمادة "لا أعتقد أن صندوق النقد سيكون متجاوباً مع الخطة، فلن يسير في خطة تقضي على كل ما يمكن أن يعيد العافية للبنان، لأنّها تلغي نظامه الاقتصادي والقطاع المصرفي والادخار اللبناني، كما أنّها تقضي على آخر فلس موجود في البلد، ولا تنفذ إصلاحات".

مروان حمادة

لا أعتقد أن صندوق النقد سيكون متجاوباً مع الخطة

وشدد حمادة على أن "تأليف حكومة جديدة هو البديل، أما إذا كان الوقت الراهن لا يسمح بتغيير الحكومة الحالية، فلن يبقى لبنان محكوما مدى عمره ببقائها، فالموضوع ليس موضوع حكومة أو تفصيل أشخاص، إنما هو نهج كامل متكامل، وهذا النهج ينزلق نحو انقلاب أمني ونظامي واقتصادي على كل ما يعني لبنان بالنسبة إلى أهله في الداخل والخارج، أي تشويه كامل للبنان".

ويقول المانحون، الذين دعموا لبنان في السابق، إنه قبل أن تحصل البلاد على المساعدة هذه المرة ينبغي على الحكومة إقرار إصلاحات طال تأخيرها لمعالجة الهدر والفساد اللذين يُنظر إليهما على أنهما السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية، ولا تزال مزاريبهما مفتوحة في ظل سطوة حزب الله.

وزني: أملنا في الحصول على ما بين تسعة وعشرة مليارات دولار

الخرطوم ترفض مقترحا إثيوبيا لتوقيع اتفاق جزئي حول سد النهضة

الخرطوم – أعلنت وزارة الري والموارد المائية السودانية الثلاثاء أن السودان رفض مقترحا إثيوبيا بتوقيع اتفاق جزئي حول ملء بحيرة سد النهضة المتوقع أن يبدأ في يوليو القادم .

وقالت الوزارة في تصريح مكتوب إن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك أبلغ نظيره الإثيوبي أبي أحمد بذلك في رد على رسالة من الأخير تتعلق بالمقترح الإثيوبي.

وبحسب التصريح الذي وزع على أجهزة الإعلام "أعتبر أن توقيع أي اتفاق جزئي للمرحلة الأولى لا يمكن الموافقة عليه نظرا لوجود جوانب فنية وقانونية يجب تضمينها في الاتفاق"، وحُدّدت بآلية التنسيق وتبادل البيانات وسلامة السد والآثار البيئية والاجتماعية.

ونقل التصريح عن حمد صالح كبير مفاوضي السودان "أن معظم القضايا تحت التفاوض وأهمها آلية التنسيق وتبادل البيانات وسلامة السد والآثار البيئية والاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بالملء الأول وإنما بكل مراحل الملء والتشغيل طويل المدى وبالتالي لا يمكن تجزئتها".

وأكد حمدوك في رسالته على موقفه بشأن التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين السودان ومصر وإثيوبيا، مشددا على أن "الطريق للوصول إلى اتفاقية شاملة هو الاستئناف الفوري للمفاوضات".

وبدأت إثيوبيا في 2011 ببناء سد النهضة بكلفة 6 مليارات دولار على النيل الأزرق، الفرع الرئيسي لنهر النيل. ويثير السد مخاوف السودان ومصر لجهة التأثير على إمداداتهما من مياه النيل.

> تحركات سودانية جارية لاستئناف المفاوضات حول أزمة سد النهضة استنادا إلى مرجعية «مسار واشنطن»

ومنذ ذلك التاريخ دخلت الدول الثلاث في مفاوضات للاتفاق حول الحد من تأثير السد الإثيوبي على كل من السودان ومصر. وفي فبراير الماضي رفضت إثيوبيا التوقيع على مقترح اتفاق تقدمت به الولايات المتحدة التي انخرطت في نوفمبر الماضي كوسيط إلى جانب البنك الدولي لإيجاد حلول لخلافات الدول الثلاث.

وأشار صالح إلى تحركات سودانية لاستئناف التفاوض بمرجعية "مسار واشنطن"، قائلاً إنه "من المتوقع أن نرى نتائج تلك الاتصالات باستئناف المفاوضات قريبا".